المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

مشروع ميزانية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
لسنة 2021

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
مجلس المستشارين

25 نونبر 2020

محاور العرض

01 الوزارة في أرقام

02 حصيلة سنة 2020

03 أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2021

الوزارة في أرقام

عدد موظفي الوزارة 19 235

قطاع الاقتصاد و المالية

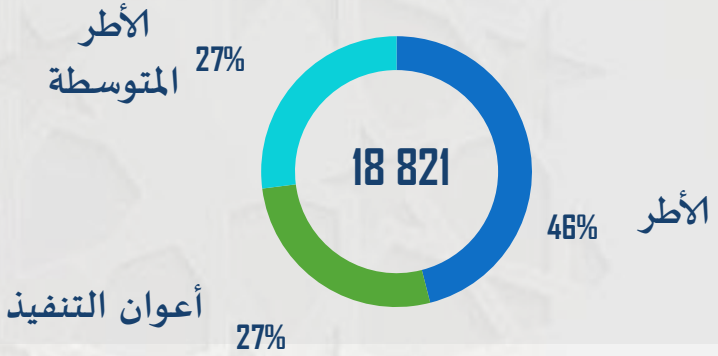

المصالح المركزية 21%

المصالح الخارجية 79 %

قطاع إصلاح الإدارة

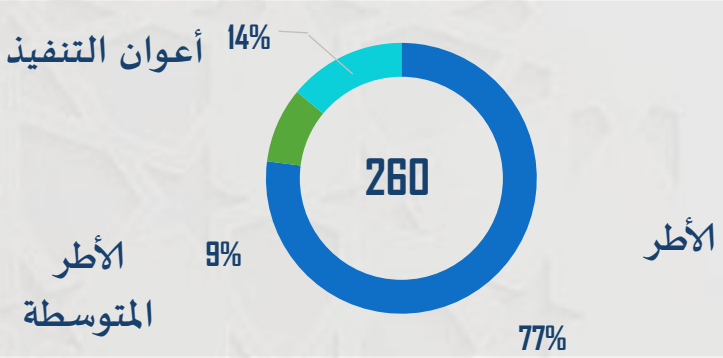

الشؤون العامة و الحكامة

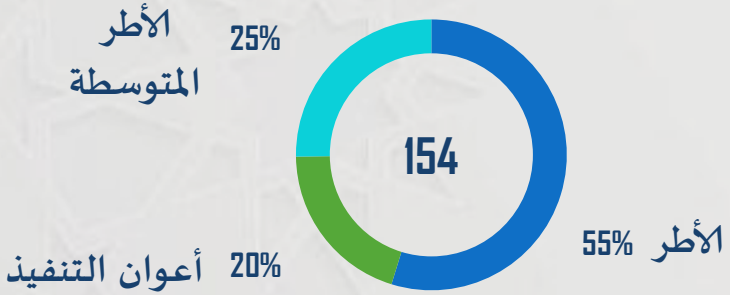

حصيلة الوزارة لسنة 2020

نسبة إنجاز الاعتمادات برسم سنة 2020

بلغت الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم قانون المالية المعدل لسنة 2020 3413 مليون

	قطاع الاقتصاد و المالية	قطاع إصلاح الإدارة	الشؤون العامة و الحكامة
نفقات الموظفين	2 796م د	56 م د	30 م د
اعتمادات التسيير	392 م د	26 م د	20 م د
اعتمادات الاستثمار	81 م د	11 م د	1 م د

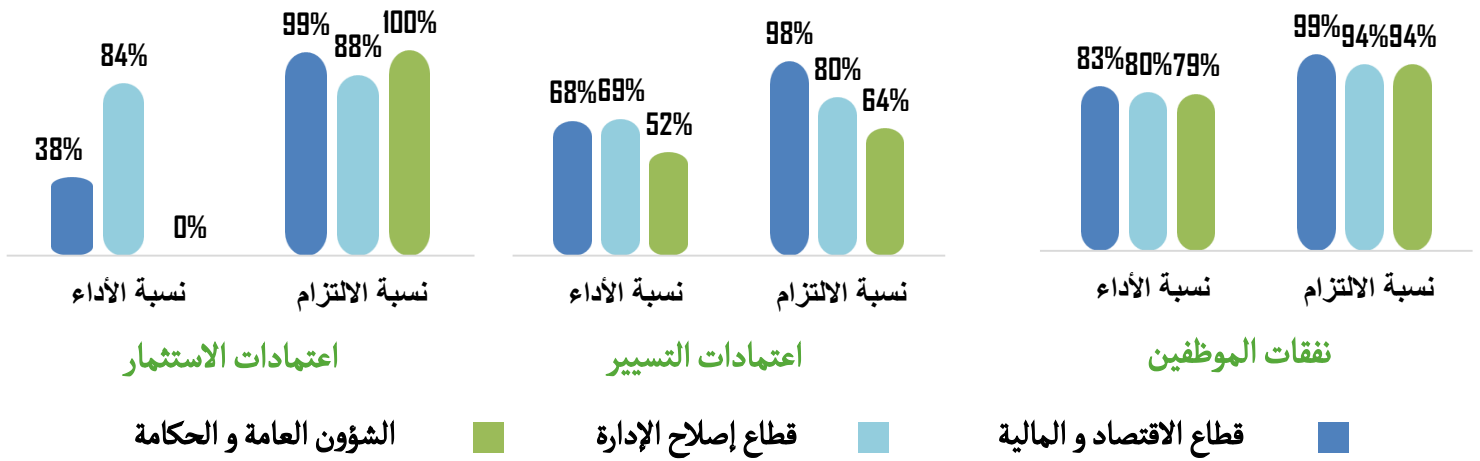

الإنجاز
إلى غاية 20 نونبر 2020

قطاع الاقتصاد والمالية

الإجراءات المتخذة للتخفيف من أثر أزمة جائحة كوفيد-19

- **إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19 " في مارس 2020**

للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية و دعم الاقتصاد الوطني و كذا **الحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية** لهذه الأزمة.

- **تعبئة التمويلات الخارجية**

التركيز على آليات التمويل التي تسمح بسحب سريع للموارد المتاحة في إطار اتفاقيات التعاون المبرمة سلفا مع الشركاء :

- خط الوقاية والسيولة المقدم من طرف صندوق النقد الدولي ؛
- قرض سياسة التنمية المرصود من طرف البنك الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية.

المفاوضة و الاتفاق مع الشركاء الماليين على :

- الرفع من الاعتمادات المالية المبرمجة برسم سنة 2020، و تسريع السحوبات المرتبطة بها ؛
- إعادة توزيع بعض الموارد المرصدة و تسخيرها لدعم برامج الإصلاح ومشاريع استثمارية ذات الأولوية (الصحة والحماية الاجتماعية) ؛

مواكبة المؤسسات العمومية عبر آلية الضمان من أجل تعبئة تمويلات خارجية مع الشركاء الماليين.

- **قيادة لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات وباء كورونا فيروس المستجد وتحديد الاجراءات المواكبة.**

تم اتخاذ عدة تدابير لفائدة الأسر، والاجراء والمقاولات المتضررة من الجائحة.

الصمود	إعادة الانطلاق	الإنعاش وإعادة التأهيل
• اتخاذ إجراءات استعجالية منذ بداية الحجر الصحي إلى متم شهر يونيو، وذلك لتوفير الدعم المالي الفوري للأسر والمقاولات.	• تعبئة الموارد اللازمة لإعادة الانطلاق والعودة التدريجية لمختلف القطاعات لمزاولة نشاطها، • دعم للنسيج الاقتصادي المحلي بالدرجة الأولى.	• وضع «ميثاق الانعاش الاقتصادي والتشغيل» • تدابير لفائدة القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة (توقيع عقود-برامج : السياحة، ممولي الحفلات و التظاهرات ، قطاع الترفيه و الألعاب)

- **إجراءات استثنائية لدعم المقاولات المتضررة من فيروس كورونا**

جبائية	مالية	اجتماعية	ادارية	ذات بعد استراتيجي
•تأجيل و/ أو تعليق الاستحقاقات الضريبية (التصريحات و الأداءات)	•إحداث آليات جديدة للتمويل(مثل ضمان أوكسجين وضمان إقلاع)، تأجيل سداد القروض البنكية لفائدة المقاولات وتلك المتعلقة بقروض الإيجار ...	•دعم مالي للأجراء في القطاع المهيكل و للأسر التي تعمل في القطاع الغير مهيكل ، تأجيل آجال تسديد قروض الاستهلاك وقروض السكن ...	•تبسيط بعض المساطر وطرق عقد الجمع الخاص وكذا مزاولة مهام تدقيق الحسابات، اعطاء الدعم اللازم للمقاولات الحاصلة على صفقات عمومية...	•إحداث صندوق الاستثمار الاستراتيجي "صندوق محمد السادس للاستثمار " بتعليمات ملكية سامية

إحداث لجان جهوية لليقظة الاقتصادية من أجل تتبع انعكاسات الأزمة الصحية على الاقتصاد الجهوي، وتتبع تنفيذ التدابير التي اتخذتها اللجنة الوطنية لليقظة الاقتصادية

مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع

مواصلة انجاز مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع 2017-2021

الاهداف

- وضع عمل الوزارة في إطار رؤية شاملة متوسطة الأمد؛
- مأسسة ثقافة التخطيط الاستراتيجي والتقويم والعمل التشاركي في تدبير أنشطة الوزارة؛
- تعزيز قدرات الوزارة لتمكينها من لعب دورها كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- الرفع من الفعالية في التدبير مع تجويد الخدمات المقدمة وتعميم رقمنتها.

الإطار المرجعي

- الدستور؛
- القوانين التنظيمية؛
- الخطابات والتوجيهات الملكية السامية؛
- البرنامج الحكومي؛

المشاريع

- 207 مشروع
- بلغت نسبة الإنجاز 73%
- 32 مشروع منجز بالكامل

- 133 مشروع يخص مهن الوزارة
- 37 مشروع يهم الرقمنة وتطوير نظم المعلوميات
- 16 مشروع يهم المجال التشريعي والتنظيمي

الميثاق الوطني للاتمركز الاداري

- إعداد التصميم المديري المرجعي للاتمركز الاداري ومصادقة اللجنة الوزارية المعنية عليه (26 يوليو 2019)؛
- تم سنة 2020 تحيين النسخة الأولى من هذا التصميم استنادا لمقتضيات المرسوم الجاري به العمل

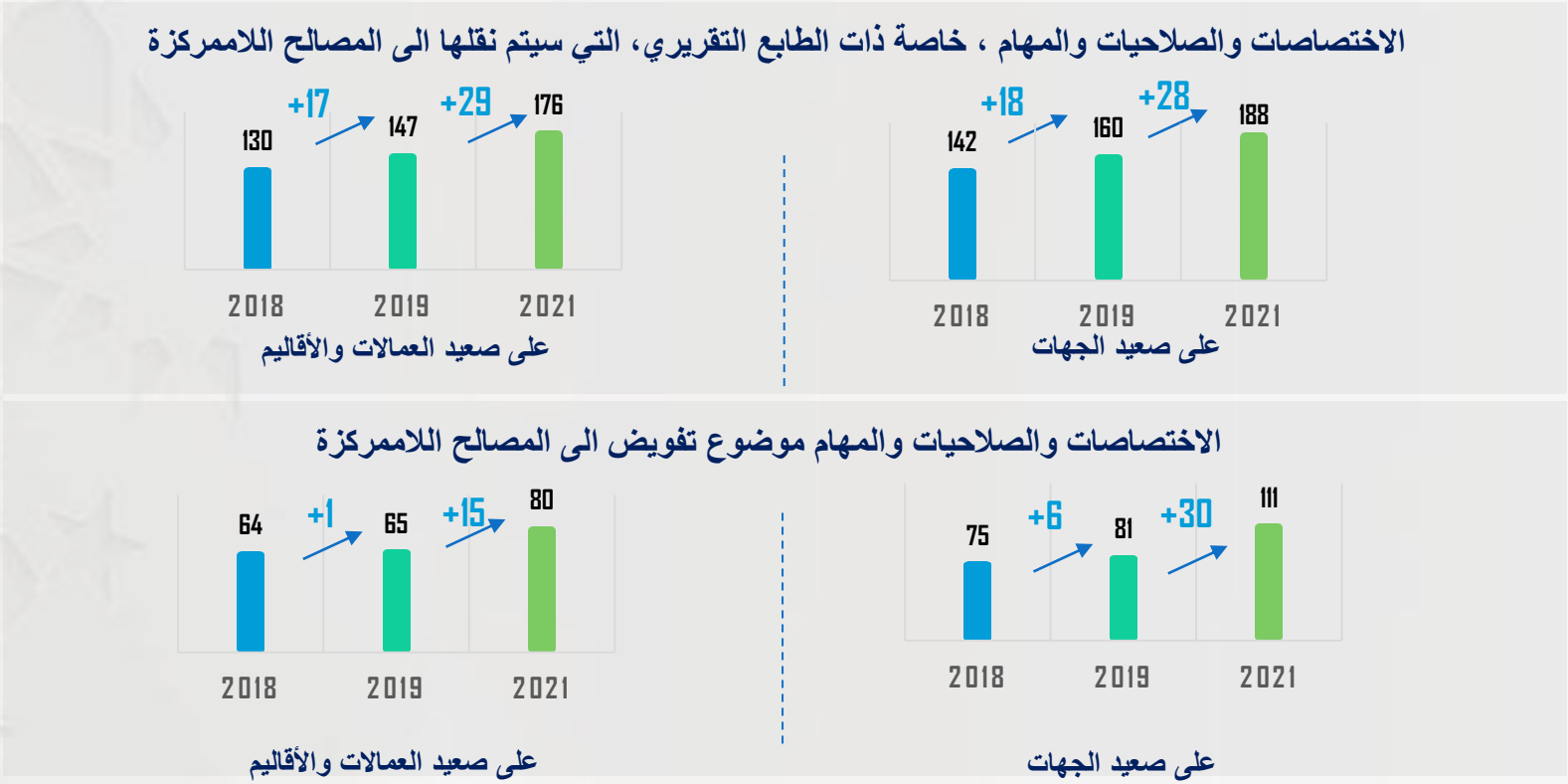

الاصلاحات الكبرى

الإصلاح الضريبي

- تنزيل توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات بإدراج تدابير في قانون المالية لسنة 2020.

مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

- إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي و التقاعد ضمن فصل نفقات الموظفين وفقًا لأحكام المادتين 15 و69 من القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- إرفاق مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018 بالتقارير الجديدة: تقرير افتحاص نجاعة الأداء والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء؛
- بدء الأعمال التحضيرية للمصادقة على حسابات الدولة بالتنسيق بين الخزينة العامة للمملكة والمجلس الاعلى للحسابات؛
- مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات من أجل تكريس التزاماتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى مشاريع نجاعة أدائها.

الاصلاحات الكبرى

إصلاحات أخرى

- انطلاق العمل بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي؛
- الانتقال النهائي لمسك المحاسبة العامة للدولة القائمة على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات؛
- استكمال مجموعة التعليمات المحاسبية (Instructions comptables) المتعلقة بكافة أصناف المحاسبين العموميين ؛
- مواصلة تفعيل كافة المكونات للإصلاح المحاسباتي للدولة ؛
- مواصلة استكمال إصلاح الطلبيات العمومية؛
- إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح القطاع العام والوكالة الوطنية المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة؛
- الإرساء التدريجي للإيداع الإلكتروني للفواتير على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية .

دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار

توفير موارد التمويل:

- انطلاق البرنامج المندمج لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية ؛
- العمل ببرنامج "انطلاقة" ؛
- دعم المؤسسات والمقاولات العمومية المتضررة من آثار كوفيد-19 بغرض تعزيز تمويلاتها الدائمة ؛
- تعزيز الاستقرار والإشراف على القطاع المالي؛
- نشر آجال الأداء المصرح بها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية على موقع مرصد آجال الأداء.

تعبئة العقار:

- تعبئة ما يناهز 4400 هكتارا (خارج مخطط المغرب الأخضر) لدعم المخططات القطاعية و البرامج الجهوية والاستثمار المنتج؛
- تعبئة ما يناهز 1100 هكتارا تخص 23 مشروعا عن طريق طلبات العروض في إطار الشراكة الفلاحية؛
- تخصيص 118هكتارا لفائدة الادارات العمومية على رأسها وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني والتعليم العالي.

دعم الحكامة الجيدة

- إنجاز 240 مهمة شملت على الخصوص افتحاص نجاعة الاداء برسم السنة المالية 2018 وإعداد 65 تقريرا من طرف المفتشية العامة للمالية؛
- إعداد تقرير افتحاص نجاعة الأداء والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء المرافق لمشروع قانون التصفية برسم سنة 2018 وذلك تطبيقاً لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 ؛
- وضع آليات لتتبع اجرأة التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير الهيئة من طرف الإدارات والمؤسسات المفتحصة؛

الرفع من المردودية وتبسيط المساطر

تحفيظ أملاك الدولة

تأسيس الرسوم العقارية لمساحة 29 ألف هكتارا و إيداع مطالب للتحفيظ بمساحة 58 ألف هكتارا.

تحسين مردودية الوكالة القضائية للمملكة

970 مليون درهم تم توفيرها كفرق بين المبالغ المطالب بها والمبالغ المحكوم بها خلال الأسدس الأول من سنة 2020.

مواصلة برنامج التحول الرقمي على صعيد جميع مديريات الوزارة

إبرام عدة اتفاقيات لتبادل المعلومات

مع الهيئات الحكومية والخاصة بطريقة مباشرة أو عبر نظام "بورتنيت".

المساطر الجمركية

وضع مسطرة جديدة لتدبير طلبات الفاعلين الاقتصاديين عن بعد (كفالة الأنظمة الاقتصادية بالجمرك، شهادة الفاعل الاقتصادي المعتمد،....)

ما يناهز 26 ألف طلب عرض تم نشرها في بوابة الصفقات العمومية

مواكبة العنصر البشري وتحسين ظروف العمل

- **مقاربة النوع :**
  - **ترسيخ مقاربة النوع على مستوى الموارد البشرية:**
    - تعزيز تمثيلية النساء على مستوى الوزارة (39%) ؛
    - تحسين ولوج الموظفات للتكوين (45 %) ؛
    - دعم ولوج الموظفات لمناصب المسؤولية (23,8 %)
  - **إجراء دراسة حول «التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للمرأة الموظفة بالوزارة» تهدف لمساءلة وضعية النساء الموظفات بالوزارة من خلال مقاربة تعتمد على 5 دعامات رئيسية:**
    - تطوير القدرات المهنية (تنمية مهارات الموظفات عبر التكوين و مواكبتهن للترشح لمناصب المسؤولية...)؛
    - تدبير الوقت والمتطلبات (إطلاق تجربة للعمل عن بعد لبعض الوظائف...)؛
    - تحسين جودة الحياة بالعمل (وضع ميثاق التوفيق بين الحياة الشخصية والمهنية...)؛
    - تقوية القدرات في تدبير العلاقات مع الشركاء والفاعلين (إحداث مراكز استماع ودعم للنساء...)؛
    - تنويع وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لمنخرطي مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة لاسيما تعميم الحضانات .
  - الشروع في تنزيل التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسة.

- **التكوين وتطوير الكفاءات:**
  - إنجاز ما يفوق 74 ألف يوم فرد من التكوين ؛
  - مشاركة أكثر من 8 000 موظف في الدورات التدريبية المنظمة؛
  - استفادة ما يناهز 7700 موظف من الترقية (الدرجة و الرتبة)؛
  - تنظيم مباريات للتوظيف (مفتشي المالية، مهندسي الدولة ومتصرفين) على صعيد 13 مدينة؛
  - برمجة امتحانات الكفاءة المهنية تهم جميع الدرجات.

- **العمل الاجتماعي:**
  - متابعة تنزيل مخطط عمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة (10470مستفيدا)؛
  - مواصلة رقمنة الولوج الى الخدمات الاجتماعية.

- **مواصلة برنامج تهيئة وتأهيل المباني الإدارية**

تحسين التواصل

- إصدار 14 كبسولة تلفزيونية باللغة العربية و الامازيغية والفرنسية للتعريف بالتدابير المتخذة من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية.

- اعتماد نسخة جديدة لموقع الانترنت يضمن وصول المحتوى لكل الزائرين بغض النظر عن الوسائل المستعملة.

- إنجاز النسخة التاسعة من ميزانية المواطن التي تقدم بشكل واضح ومبسط مشروع قانون المالية لسنة 2020، وتروم تكريس التزام الوزارة بمبادئ الشفافية والتواصل مع المواطنين فيما يهم الميزانية؛

- تمكين ما يفوق المليون زائر من ولوج بوابة الانترنيت للوزارة بمعدل 4000 زيارة في اليوم؛

- إصدار عدة نسخ من مجلة المالية بالعربية والفرنسية بما في ذلك عدد خاص يهم قانون المالية المعدل لسنة 2020 (تم نشرها الكترونيا)

قطاع إصلاح الادارة

حصيلة المنجزات

❖ **ورش اللاتمركز الإداري :**

- المصادقة على التصاميم المديرية للاتمركز الإداري للقطاعات الوزارية ل 13 وزارة (23 قطاع حكومي) ؛
- المصادقة على خارطة طريق لمواكبة تنفيذ مضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري؛
- إصدار منشور للسيد رئيس الحكومة لتفعيل خارطة طريق تنزيل ورش اللاتمركز الإداري؛
- إصدار تقرير إعمال اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري.

❖ **إعداد المخطط التوجيهي للإدارة الرقمية :**

- إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية بتعاون مع السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد الرقمي (في مسطرة المصادقة)؛
- وضع مخطط توجيهي للتحول الرقمي من أجل رفع مستوى نضج الخدمات الرقمية ؛
- إعداد دليل معايير تصميم وتقديم الخدمات الرقمية ؛
- تعميم نظام تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم بالنسبة للجماعات الترابية.

❖ **إصدار القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والمرسوم المتعلق بتطبيق بعض مقتضياته.**

حصيلة المنجزات

تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

توثيق وتدوين المساطر والإجراءات الإدارية داخل أجل ستة أشهر ابتداء من 28 شتنبر 2020 تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ

عدد المساطر : 893

المغاربة بالخارج	المقاولات	المواطن
72	259	562

1	حذف جميع المساطر والإجراءات الإدارية التي ليس لها سند قانوني؛
2	إلزام الإدارات بجرد وتصنيف وتدوين ونشر ورقمنة المساطر الإدارية بالبوابة الوطنية للمساطر الإدارية؛
3	عدم مطالبة المرتفق بتصحيح الإمضاء على الوثائق الإدارية المكونة لملف الطلب؛
4	عدم مطالبة المرتفق بأكثر من نسخة واحدة من الوثائق والمستندات المكونة لهذا الملف
5	عدم مطالبة المرتفق بالإدلاء بنسخ مطابقة لأصول الوثائق والمستندات المكونة لملف الطلب
6	عدم مطالبة المرتفق بالوثائق الإدارية التي يمكن الحصول عليها من إدارة أخرى
7	تطبيق مبدأ اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة
8	استبدال بعض الوثائق والمستندات والمعلومات المطلوبة بتصريح بالشرف يدلي به المرتفق المعني
9	تحديد آجال قصوى في 30 يوما لمعالجة ملفات الاستثمار و أقصاه 60 يوما بالنسبة لباقي القرارات الإدارية
10	حق المرتفق في الحصول على وصل إيداع طلب الخدمة الإدارية

حصيلة المنجزات

❖ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

- تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- إعداد صيغة محينة لحقيبة مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- إعداد برنامج العمل برسم سنة 2020-2021؛
- مصادقة المجلس الحكومي على مشروع قانون الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والشروع في دراسته بمجلس النواب.

❖ تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات:

- إطلاق البوابة الإلكترونية للحصول على المعلومات www.chafafiya.ma يوم 13 مارس 2020؛
- تعيين 1148 شخصا مكلفا بالحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية وتنظيم لقاء تأطيري حول تدابير النشر الاستباقي.

❖ ورش الحكومة المنفتحة

- مواصلة إنجاز التزامات خطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة للفترة ما بين يناير2020 وغشت 2020 ؛
- الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية للفترة 2021-2022.

حصيلة المنجزات

الإدارة العمومية في ظل جائحة كوفيد-19: وضع مخطط طوارئ

❖ إعداد جملة من التدابير الاحترازية:

- تحديد بمنشور 32 إجراء نوعيا احترازيا وتحسيسيا يهم الإدارات والموظفين؛
- إصدار منشور رقم 2/2020 بتاريخ فاتح أبريل 2020 المتعلق بالخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية والذي تم بموجبه دعوة القطاعات الوزارية إلى تبني مجموعة من الحلول الرقمية :
- رقمنة المراسلات الإدارية:
- وضع بوابة مكتب الضبط الرقمي التي تسمح للإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية بتبادل المراسلات الإدارية، وتمكن المرتفق من إيداع مراسلاته الإدارية إلكترونيا لدى الإدارات المنخرطة في هذا النظام : انخراط 833 قطاعا وزاريا ومؤسسات ومقاولات عمومية وجماعات ترابية
- الخدمة الالكترونية للمراسلات الإدارية.

❖ استمرارية الخدمة العمومية (العمل عن بعد) :

- منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 3 بتاريخ 15 أبريل2020 المتعلق بالعمل عن بعد بإدارات الدولة؛
- إعداد دليل منهجي للعمل عن بعد بالإدارات العمومية؛
- إعداد مشروع مرسوم للعمل عن بعد.

❖ إجراءات ما بعد الحجر الصحي:

- منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المتعلق بالتدابير الاحترازية الواجب الالتزام بها من طرف المرافق العمومية لتدبير مرحلة العودة من الحجر الصحي (منشور رقم 4 الصادر في 22 ماي2020)؛
- إعداد دليل عملي لمواكبة مرحلة ما بعد الحجر الصحي يحدد عددا من التدابير الوقائية الواجب الالتزام بها من طرف الإدارة والموظف والمرتفق؛
- تطوير نظام تتبع الإجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية المتخذة لتدبير مرحلة ما بعد رفع الحجر الصحي؛
- مناشير لتنظيم المباريات وامتحانات الكفاءة المهنية والترقية.

الشؤون العامة والحكامة

سياسة الأسعار و المنافسة و اصلاح المقاصة

1 سياسة الأسعار المقننة

- لم تشهد أسعار المواد و الخدمات الأساسية المقننة أية زيادة خلال سنة 2020 باستثناء : تحديد أو مراجعة أسعار503 دواء مع تخفيض أسعار 304 دواء، الزيادة في أسعار عدد من منتجات التبغ إثر رفع تعريفة الرسوم الجمركية على الاستيراد وتوفير الكمامات الواقية و المعقمات الكحولية بأثمنة مناسبة .
- مراجعة تركيبة سعر غاز البوطان عند الاستيراد من أجل
  - التوفر على بنية مختلطة (hybride) تأخذ بعين الاعتبار الواردات من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا وباقي الدول من أجل ملاءمتها مع الواقع،
  - اللجوء الى التحوط (hedging) قصد التحكم في تقلبات أسعار غاز البوطان
  - تخفيض تكلفة الدعم الموجه لغاز البوطان.

2-نظام المقاصة:

الكلفة الاجمالية المرتقبة (مليون درهم)

قد يتراوح الدعم الإجمالي المتوقع نهاية 2020 ما بين حوالي 13,8 مليار درهم و14,1 مليار درهم ارتباطا بفرضيات تقلبات الأسعار الدولية لغاز البوطان ما بين 355 دولار للطن أو 400 دولار للطن شهري

المواد	الدعم المحقق يناير-أكتوبر 2020
غاز البوطان	7600
السكر	2781
الدقيق الوطني	1080
دعم الواد الاستهلاكية في الأقاليم الجنوبية	80
المجموع	11541

تطور الغلاف المالي للدعم (مليون درهم)

من المرتقب ان تسجل كلفة دعم المواد الأساسية انخفاضا سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 نتيجة تراجع الأسعار الدولية خاصة تلك المتعلقة بغاز البوطان

	2019	2020	نسبة التغيير
الغلاف المحدد في قانون المالية	17.670	11.260	-36
الكلفة الحقيقية	15.294	13763	-9
البوطان	10.452	8.986 (اخذا بفرضية 355 دولار للطن شهري نونبرودجنبر 2020)	-14
السكر	3.407	3.361	-1,35
الدقيق الوطني	1.350	1320	-2,2
دعم أسعار المواد الأساسية بالأقاليم الجنوبية	85	96	+13

3-تفعيل سياسة المنافسة : الحصيلة

- تم تدارس ما يفوق 38 عملية تركيز محالة من طرف المجلس منذ بداية 2020 همت قطاعات مختلفة:
  - الصناعات الكيماوية والبترولية، صناعة الادوية، الفندقة، الصحة، البناء، الاستشارة، السيارات، التعليم العالي، الصناعات الغذائية، التوزيع،.....
  - ازيد من 80 % تم الترخيص لها والباقي قيد الدراسة.
- طلب استشارة المجلس فيما يتعلق بتقنين أسعار بعض منتجات الحماية من عدوى كوفيد 19 (الكمامات والمعقمات الكحولية) طبقا لقانون حرية الأسعار والمنافسة.

أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2021

قطاع الاقتصاد والمالية

برنامج العمل برسم سنة2021

الاصلاحات الكبرى

1- إعطاء الأولوية لتنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله

- الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية؛
- تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني عبر تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، ومواصلة دينامية القروض المضمونة من طرف الدولة.
- إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تفعيل القانونين الخاصين بإصلاح هذه المؤسسات و إحداث والوكالة الوطنية المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة.

2- مواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي

3- مواصلة تفعيل مجموعة من الإصلاحات الأخرى

- متابعة تنزيل مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع 2017-2021.
- متابعة تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري؛
- مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع تعديل المخطط المحاسبي للتأمين فيما يتعلق بمنتج التكافل؛
- مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع تحيين قواعد المحاسبة المطبقة على صندوق التوظيف الجماعي للتسنيد وإعداد قواعد المحاسبة الخاصة بشهادات الصكوك.

برنامج العمل برسم سنة2021

مواصلة الاصلاحات الكبرى

3- مواصلة تفعيل مجموعة من الإصلاحات الأخرى

- نزع الصفة المادية عن الضمانات المادية المتعلقة بالصفقات العمومية(الضمان المؤقت، الضمان النهائي والإقطاع الضامن).
- استكمال إصلاح الصفقات العمومية والمنظومة القانونية المؤطرة للمحاسبة العمومية للدولة؛
- مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع المخطط المحاسبي للجماعات الترابية.
- العمل على تفعيل مقتضيات مدونة التأمينات المتعلقة بمخاطر الأوراش ؛
- تطوير الاطار التنظيمي والمحاسباتي المؤطر للتأمين التكافلي والرفع من ولوجيته؛
- متابعة تعبئة التمويلات الخارجية لمواكبة الجهود المبذولة في إطار حكامة ونجاعة القطاع العام والاستفادة من الخبرة الدولية في هذا المجال.

برنامج العمل برسم سنة2021

دعم المقاولة و إعطاء دينامية جديدة للاستثمار

- مواكبة الفاعلين الاقتصاديين من أجل التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني ؛
- إعطاء دفعة جديدة للبرنامج المندمج لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية؛
- إعطاء دينامية جديدة لبرنامج ‘انطلاقة” ؛
- الاستمرار في مواكبة السياسات القطاعية (السكن والصناعة ومخطط المغرب الأخضر ...) وبرامج التنمية الجهوية؛
- مواصلة تفعيل الإيداع الإلكتروني للفواتير على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية ؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تسريع تسديد مستحقات موني المؤسسات والمقاولات العمومية.

برنامج العمل برسم سنة2021

مواكبة العنصر البشري وتحسين ظروف العمل

- **مقاربة النوع :**
  - مواصلة تنزيل مخرجات الدراسة حول «التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للمرأة الموظفة بالوزارة» ؛
  - مواصلة دعم الدور المحوري للمرأة على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

- **التكوين وتطوير الكفاءات:** اعتماد برنامج تكوين برسم سنة 2021 لتنمية قدرات ومؤهلات الموارد البشرية للوزارة يهدف الى :
  - إنجاز ما يفوق 85 ألف يوم فرد من التكوين بمعدل يناهز 5 أيام من التكوين لكل فرد ؛
  - تخصيص ما يناهز 90 % من أيام التكوين لمجالات تخصص الوزارة ؛

- **العمل الاجتماعي:** مواصلة تنزيل مخطط عمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة؛

- **مواصلة برنامج تهيئة وتأهيل المباني الإدارية**

قطاع إصلاح الادارة

برنامج العمل برسم سنة2021

❖ ورش اللاتمركز الإداري :

- متابعة أشغال اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري؛
- تتبع تنزيل مضامين ورش اللاتمركز الإداري؛
- المصادقة على النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلق بتنزيل ورش اللاتمركز الإداري؛

❖ تبسيط المساطر الإدارية:

- مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتنفيذ مقتضيات القانون رقم 55.19 بشأن تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- مواكبة ودعم الإدارات في تدوين وتوثيق وتبسيط ونشر المساطر الإدارية.
- إطلاق البوابة الوطنية للمساطر الإدارية؛
- مخطط للتواصل وإدارة التغيير بهدف تحسيس الإدارات المعنية حول ضرورة تنزيل وتطبيق مقتضيات قانون تبسيط المساطر الإدارية.

❖ ميثاق المرافق العمومية:

- مواكبة مسطرة المصادقة وإصدار مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

❖ تحسين الاستقبال:

- توسيع المرحلة التجريبية لتحسين الاستقبال بالإدارات العمومية من خلال إنجاز مواقع نموذجية إضافية؛
- وضع إطار تنظيمي يؤطر لعملية تحسين استقبال المرتفقين بالمرافق العمومية.

برنامج العمل برسم سنة2021

❖ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

- مواصلة تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- إعداد مشروع يتعلق بالتصريح بالممتلكات؛
- مشروع يتعلق بتنازع المصالح؛
- مشروع قانون يتعلق بحماية الموظفين المبلغين عن أفعال الفساد بالإدارات العمومية؛
- المصادقة على مدونة أخلاقيات الموظف.

❖ تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات:

- مواكبة الإدارات في تنزيل القانون؛
- تطوير وإطلاق البوابة الموحدة الخاصة بالنشر الاستباقي للمعلومات؛
- إصدار التقرير السنوي حول تفعيل الحق في الحصول على المعلومات؛
- تصميم وحدات للتكوين عن بعد خاصة بالحق في الحصول على المعلومات.

❖ الرقمنة:

- إعداد بتنسيق مع وزارة الداخلية البوابة الوطنية لتبسيط المساطر الإدارية؛
- المساهمة في رقمنة المساطر الإدارية؛
- إعداد النصوص التطبيقية للقانون 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية التي تدخل ضمن اختصاصات قطاع إصلاح الإدارة؛
- إطلاق وتتبع المخطط التوجيهي للإدارة الرقمية؛
- مواصلة تعميم البوابة الوطنية للشكايات؛
- مواصلة إنجاز مشروع تطوير النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية؛
- إنجاز مشروع إعادة تطوير بوابة التشغيل العمومي وتطبيقها المحمول www.emploi-public.ma.

الشؤون العامة والحكامة

برنامج العمل برسم سنة2021

❖ اصلاح نظام المقاصة:

- الاستمرار في دعم المواد الأساسية عبر رصد 12,540 مليار درهم في مشروع القانون المالي لسنة 2021 ؛
- ترشيد كلفة الدعم عبر مراجعة بنيات أسعار المواد المدعمة ؛
- الشروع في الإصلاح التدريجي للدعم الموجه لبعض اصناف السكر ؛
- مراجعة حصيص الدقيق الوطني مع تحسين استهداف المستفيدين من هذه المادة ؛
- تكثيف عمليات المراقبة الميدانية من أجل رصد كل المخالفات في الأثمنة أو الجودة .

❖ التقنين والمصادقة على الأسعار

- مواصلة تقنين اسعار المواد و الخدمات المقننة؛
- تحيين بعض النصوص القانونية القطاعية المتعلقة بتقنين الأسعار(الأدوية والتبغ..).

❖ تفعيل سياسة المنافسة

- تتبع دراسة عمليات التركيز الاقتصادي المعروضة على الحكومة؛
- اجراء أبحاث ميدانية حول الممارسات المنافية للمنافسة على الصعيد المحلي.

❖ نظام اليقظة حول الأسعار

تحسين أداء النظام الحالي عبر احداث مرصد وطني للأسعار يمكن من :

- اعداد تقارير دورية حول وضعية الأسواق؛
- اعداد لوحات قيادة دورية حول الأسعار من اجل اقتراح إجراءات استباقية لضبط الأسعار وضمان التموين العادي للأسواق.

معطيات مرقمة برسم سنة 2021

الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم سنة 2021 تقدر ب 3591 مليون درهم

	قطاع الاقتصاد و المالية		قطاع إصلاح الإدارة		الشؤون العامة و الحكامة		مقارنة عامة مع سنة 2020
	إعتمادات2021	مقارنة مع سنة 2020	اعتمادات 2021	مقارنة مع سنة 2020	اعتمادات 2021	مقارنة مع سنة 2020	
نفقات الموظفين(*)	2 984	▲ +6%	56	0%	31	▲ + 3%	▲ +6%
اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة	373(**)	▼ - 4%	23	▼ -11%	19	▼ -5%	▼ -5%
اعتمادات الاستثمار	93	▲ +14%	11	0%	1	0%	▲ 12%

(*) ستخصص هذه النفقات أساسا لتغطية الأجور والترقية في الدرجة برسم سنة 2019 والتوظيف برسم سنة 2020

(**)من بينها تصفية الأحكام القضائية تماشيا مع توجهات رئيس الحكومة الواردة في الدورية رقم 02/2020.

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل التسيير

تطور اعتمادات التكاليف المشتركة بين سنتي 2020 و 2021 (مليار درهم)

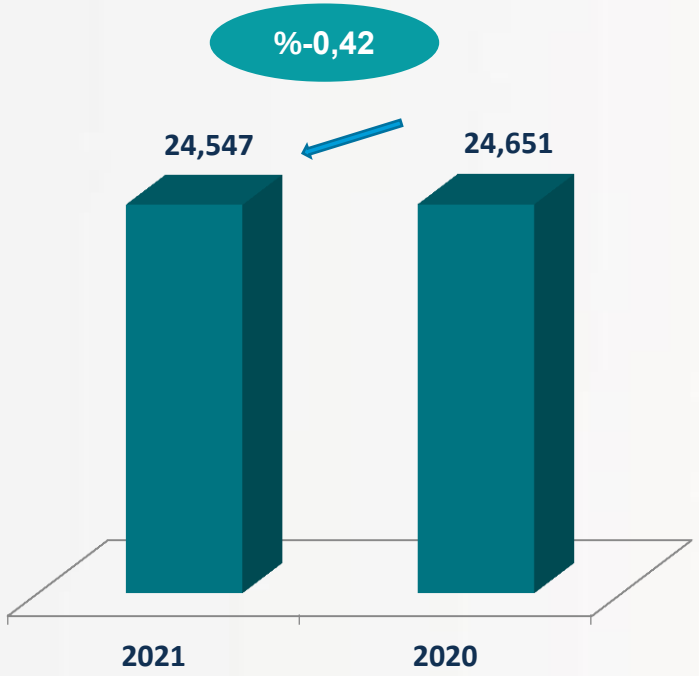

ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- تحملات المقاصة: 13,54 مليار درهم مقابل 14,56 مليار درهم سنة 2020؛
- تغطية عجز نظام المعاشات العسكرية والآثار المالية الناتجة عن رفع الحد الأدنى للمعاش وتحمل التعويضات العائلية لفائدة متقاعدي أنظمة التقاعد المدبرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد وكذا نفقات الأنظمة غير المساهمة: 5,35 مليار درهم؛
- إيرادات وتعويضات وإعانات مختلفة: 615 مليون درهم؛
- مساهمات في أنظمة الاحتياط الاجتماعي: 580 مليون درهم.

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل الاستثمار

يضم هذا الفصل أساسا المكونات التالية:

تحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة التالية:

- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات: 4,74مليار درهم؛
- صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 2,25 مليار درهم؛
- صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي:1 مليار درهم؛
- صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية: 1 مليار درهم؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن: 1 مليار درهم؛
- حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة: 860 مليون درهم؛
- صندوق النهوض بتشغيل الشباب: 660 مليون درهم؛
- صندوق التضامن بين الجهات: 526,88 مليون درهم.

مساهمات ومساعدات مختلفة: 5,52 مليار درهم، من بينها:

- مساهمة الدولة في رأسمال الخطوط الملكية المغربية: 1.170 مليون درهم ؛
- تسديدات لفائدة وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشمال والجنوب والجهة الشرقية: 500 مليون درهم.

تطور اعتمادات التكاليف المشتركة بين سنتي 2020 و2021 (مليار درهم)

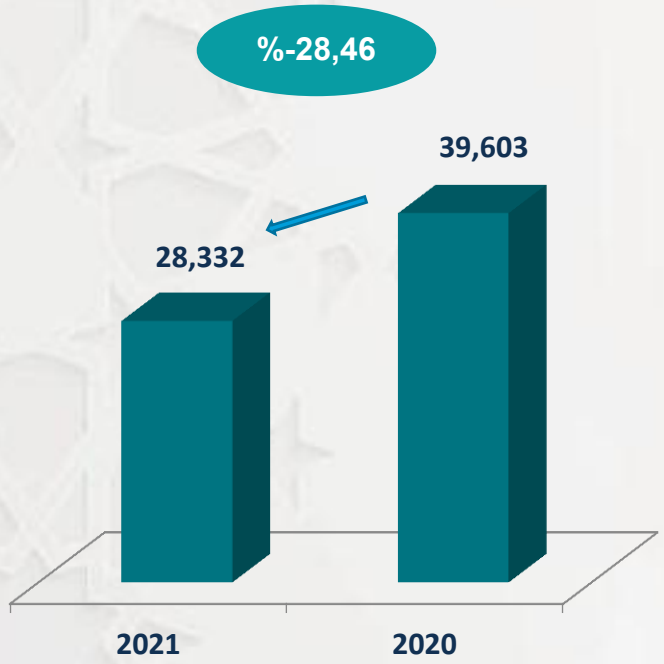

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

بلغت اعتمادات النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية المقترح رصدها 4,15 مليار درهم ستخصص لتغطية النفقات الطارئة على مستوى المعدات والنفقات المختلفة لميزانيات تسيير القطاعات الحكومية وكذا تحمل النفقات الخاصة بالانتخابات.

شكرا على انتباهكم